قرطاس

■ أحمد عبد الحسين

## طلفاح يخرج من قبره

وزارة الداخلية منشغلة هذه الأيام بظاهرة "الإيمو"، تتهيأ لشنّ حملة شعواء على الشباب والشابات الذين تستهويهم هذه الظاهرة، وهي، لمن لا يعرفها، مجرد تقليعات غريبة في الملابس والاكسسوارات وقصات الشعر، لكنّ مدير عام مديرية الشرطة المجتمعية في وزارة الداخلية صرّح امس للمدى ان "الإيمويين" هم عبدة الشيطان! وهو أمر ليس صحيحاً، ثم ربطها بالشذوذ الجنسيّ وهو أمر آخر غير صحيح.

مفارز الداخلية التي "اكتشفتْ" هذه الظاهرة، كان يجدر بها أن تتعرّف عليها أكثر، ليس في الأمر عقيدة، كما لا علاقة لها بالأخلاق، فهي ليست ديناً، وليس فيها دعوة للشذوذ، إنها محض طريقة سلمية في الرفض يمارسها شبان لا يؤمنون بالعنف، فهم في تلك السنّ التي تكون عواطف الإنسان فيه مشبوبة ولديه فائض رغبة في تغيير العالم؛ وحين يدرك عجزه عن ذلك يبدأ بإجراء تغييرات على جسده هو بالذات: كالتاتو مثلاً والزيّ والاكسسوار الغريبين وقصات الشعر المثيرة للانتباه، ولا شيء وراء ذلك.

الهجمة التي تعتزم الداخلية شنّها على هؤلاء الصبية والصبايا "المرعوبين أصلاً من قوى الارتكاس المجتمعيّ التي تدّعي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" هجمة ليست في محلّها وهي تشعرنا بالخيبة لأنها تذكرنا بالهجمات التي كان يقودها الحاج خير الله طلفاح في سبعينيات القرن الماضي ضدّ النساء السافرات وضدّ تقليعة "الهيبيز" التي أشاع "خال الريّس" وقتها انها ضدّ الدين ومرتبطة بالماسونية وربما بعبادة الأعور الدجال.

ما لا تعرفه الداخلية ان الرفض مكوّن أساس في تكوين كلّ فتى، هو طبيعة متأصلة فيه بسبب كونه يفتح ذهنه وحواسه توّاً على عالم لم يفهمه تماماً، وهذا الرفض إنْ لم يتحْ له أن يتسرب في تقليعات مجنونة لكن غير مؤذية، فإنه سيتخذ له مسارب كارثية، إنه كالنهر الذي إذا سددتَ مجراه حفر له مجرى آخر.

هل هناك من يمكنه أن يشرح لضباط الداخلية طروحات فرويد حول الرغبة السلمية في الموت، وكيفية تقنينها والتسامي بها؟ فشعار كل فتى هو شعار ثورة الطلبة في باريس عام ١٩٦٨ "اقلب عاليها سافلها" لكنه يدرك ان ذلك مطلب سيكون أجمل لو ظلّ في حدود الشعار واستعيض عنه بقلب الجسد والاشتغال عليه، جسد الشابّ سبورته التي يخطّ عليها تعاليمه، وهي تعاليم سلمية، وتعاليم كهذه "كتقليعة الإيمو التي لم تفهمها وزارة الداخلية" هي أجمل وأشرف وأقرب الى الله من تعاليم تجعل أجساد الآخرين سبورات لها قتلاً وتفجيراً وتفخيخاً وتقطيع أوصال.

اليوم عيد الحبّ ايها الأخوة، اتركوا الشبّان يحتفلون بأجسادهم، بمهرجان دخولهم وتعرّفهم إلى العالم، إذا ضيقتم الخناق عليهم فإنكم تغامرون بجعلهم أعداء لا لأجسادهم وإنما لأجساد وأرواح الآخرين، لا تملوا عليهم فرمانات بما يلبسون، لا تدخلوا أنفسكم لتكونوا قضاة في محاكم ضمير، واعلموا ان ما يُكبت بسببكم سيظهر لنا ولكم في المنعطف القادم على هيئة كارثة، وليس أكثر كارثية الآن من انبعاث الحاج خير الله طلفاح من بين الأموات.

الجهود والأموال التي ستبذلونها لـ"مكافحة" الإيمو ستذهب هباء، الأجدى أن تحوّل لمشروع مكافحة أفكار هدّامة تتقنع بالدين وتهدد فعلاً، لا افتراضاً، حياة معتنقيها والآخرين.

# اليسار العربي إخفاقات أم تحديات عجز عن مواجهتها؟

**نفضت الغبار عن كتب الماركسية بعد كل تلك السنوات الطويلة، عسى أن أجد ما يرشدني إلى أسباب هذا التراجع الكبير لأزمة اليسار العربي طوال عهود تسيد فيها الموقف دون أن يتمكن من أن يكون فاعلاً فيه، أسباب ظلت تشغل عقول العديد من المفكرين والباحثين بمختلف توجهاتهم ، وأثارت العديد من الأسئلة التي لم تجد إجاباتها لحد الآن، ومنها ما طرحه المرحوم جورج حبش الأمين العام السابق للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين؛ أحد ابرز قادة حركة القوميين الماركسيين عندما قال متسائلاً في مقال مطول نُشر بمناسبة ذكرى وفاته في شباط ٢٠٠٨، هل الخطأ في ماركسية ماركس وانجلز أم في الماركسية اللينينية أم الماركسية الستالينية؟**

طارق الجبوري

ويمكن أن نضيف لأسئلة حبش عشرات الأسئلة الأخرى عن تجربة صين ماوتسونغ في التطبيق الاشتراكي أو ما جرى ويجري في بعض التجارب الاشتراكية ، ومواقف اليسار العربي منها التي جعلت بعض قياداته لاحقاً عرضة لاتهامات كبيرة وخطيرة حتى من جزء غير قليل من كوادره وقواعده، ومنحت مناوئيه فرصة "الكسب" بالاستفادة من إخفاقاته وإصرار بعض رموزه على عدم حسم موقفهم من قضايا حساسة كالقضية الفلسطينية والأنظمة الاستبدادية التي غلفت ممارساتها ببراقع التقدمية والاشتراكية التي عرضت اليسار إلى اهتزازات كبيرة ، وغيرها من القضايا الحساسة التي وقفت منها قوى اليسار مواقف لا تتناسب والنظرة العلمية الدقيقة بحجج لم تستوعبها غالبية الجماهير المسحوقة والمعلقة آمالها على مواقف واضحة من بينها انجاز المرحلة الوطنية الديمقراطية في عدد من الدول، وكانت النتيجة أن الأنظمة ابتعدت عن أي فهم وطني وديمقراطي، ويمكن مراجعة مواقف بعض تيارات اليسار منذ الستينات والسبعينات لمعرفة مدى ما سببته من هزات في أوساط القاعدة الشعبية العريضة.

قد تبدو إثارة مثل هذه المواضيع نوعا من "البطر" أو ما يسمى الترف الفكري في ظل الدعوات الشائعة عن انتهاء وقت "الأيدلوجيات" متجاهلين أن العولمة بحد ذاتها كمفهوم ودعوة تستند إلى تنظير مفكرين روجوا لفكرتها ما يعني أنها لا تخلو من الادلجة ، في عصر المتغيرات والتطورات المتسارعة والهائلة في المعلوماتية .. كما أن هذا البعض يقفز من حيث يدري أم لا على حقيقة أن تفسير أية ظاهرة في الحياة يحتاج إلى تحليل ودراسات ونظريات، وان كل شيء تقريباً لابد أن يستند الى نظرية ، وهذا بحد ذاته مدعاة لوقفة معمقة لمسيرة اليسار العربي علها توصلنا إلى خيوط لمعرفة أسباب ما يبدو ظاهرياً عزوفاً عنه وتراجعاً عن الإيمان بمنطلقاته ومبادئه ، لكنه في حقيقة الامر استسلاماً لواقع معقد ومربك ومحبط ، خاصة في وسط الطلبة والشباب في محيطنا العربي المثقل بالهموم والمرارة سواء في دول الثراء أم في غيرها، وفي كلتا الحالتين تتحمل أحزاب اليسار بتنوعاتها الشيوعية والقومية جزءاً كبيراً من مسؤولية ذلك، عندما ارتضت أن تتماهى مع الأنظمة الاستبدادية وتبرر لنفسها السكوت عن انحرافاتها بضرورات المرحلة. لسنا هنا في معرض تعداد أسماء الأحزاب التي مثلت اليسار العربي غير أن هذا لا يعفينا من قراءة سريعة لمسيرته في التاريخ الحديث وتحديداً منذ ثلاثينات القرن الماضي، التي يمكن من خلالها التوصل إلى نمطين لرموز هذا التيار كأحزاب وشخصيات الأول في الدول التي حصلت فيها انقلابات عسكرية وخصوصاً في العراق وسوريا ومصر ثم اليمن وليبيا لاحقاً حيث انساق عدد غير قليل منها لطروحات هذه الأنظمة وزكت بهذا الشكل أو ذاك ممارساتها القمعية وكانت في الغالب ذيل لهذه الأنظمة رغم ما وجهته من ضربات قاصمة لرموز هذا التيار ومارست بحقه ما لم تجرؤ عليه اشد الأنظمة رجعيةً في مصطلحات ذلك الوقت، أما الثاني فهو التيار الذي كان يمارس أنشطته وفعالياته في الدول الأخرى التي لم تشهد عمليات تغيير بواسطة العسكر وتراوحت أنظمتها بين ما يمكن تسميته بالمحافظة كالمغرب وتونس الحبيب بورقيبة والأردن ولبنان والسعودية وبقية دول الخليج وأخرى مما يندرج تحت يافطة الأنظمة "التقدمية" كالجزائر ، وكان دور اليسار، فيها متفاوتا بين حركات ناشطة وفاعلة وقاعدة شعبية لا يستهان بها كما في الأردن والمغرب وتونس في حين أنها ضعيفة نوعاً ما وتقتصر على مجاميع مثقفة وقواعد شعبية بسيطة كما في السعودية ودول الخليج الأخرى، لأسباب موضوعية، ومع ذلك فقد كان يحسب لها ألف حساب من قبل الطبقات الحاكمة ، لكنها جميعاً وبهذا الشكل أو ذاك ظلت رهينة الانسياق لمواقف بعيدة عن واقع وحاجات المجتمعات وفشلت من حيث التكتيك والإستراتيجية في رسم ملامح نظرية واقعية تستجيب للواقع بل أن طابع الخلاف والتشتت والاحتراب والفرقة هو الذي كان سائداً ما ضاعف من أزمة اليسار العربي، يدلل عليه عدم قدرتها على رسم صورة مستقلة أمام شعوب تلك الدول عن التبني الأعمى لطروحات السوفيت آنذاك الحزبية والرسمية لتجنب نفسها تهمة حالة التبعية للروس التي ضخمتها مختلف الأنظمة واستخدمتها كسلاح لتوجيه ضرباتها إلى اليسار والأهم من ذلك زرع بذور الشك عن وطنيتها في أوساط الناس، ناهيك عن انجرارها لمعارك جانبية كانت هي في غنى عنها.

صحيح أن الأحزاب الشيوعية في الغالب كانت تلتقي مع الاتحاد السوفيتي على مشترك واحد تمثله النظرية الماركسية، غير ان هذا لم يكن يمنعها من التمتع بشيء من الاستقلالية التي يفرضها الواقع الذي تعيش فيه وان تصوغ منطلقاتها على وفق حاجاته ، فالماركسية وضعت الخطوط العامة والتحليلات للكثير من القضايا العامة على وفق مفاهيم العصر الذي ولدت فيه، ويبقى على القوى اليسارية أن تؤكد استجابتها الواعية لمتطلبات كل مرحلة، وبما يعيد لها جزءا من الدور الذي خسرته بسبب انغلاق بعضها وجمودها على مفاهيم ما عادت تلبي متطلبات القاعدة العريضة من المسحوقين في عصر العولمة الجديد، الذي ازداد فيه الناس فقراً واضطهاداً بعد محاولات إنهاء حتى بعض المظاهر البسيطة في التحول نحو الاشتراكية كإنهاء دور القطاع العام بدلاً من تطويره والاتجاه المتسارع نحو الخصخصة وما رافق ذلك من دعوات لتقليص التعليم المجاني وتوفير الدولة للخدمات الصحية وغيرها.

ورغم اعتراف عدد من رموز اليسار بما فيهم الشيوعيون بعدد من الأخطاء والإخفاقات التي ارتكبت وضيعت فرصاً ثمينة أمامه، وما استعرضته بعض البحوث في مؤتمر اللقاء اليساري العربي الثالث المنعقد في بيروت للفترة من ١٣ . ١٥ كانون الثاني من هذا العام، فإن المهمة الأكبر باعتقادنا المتواضع التي يفترض باليسار العربي الانتباه إليها في هذه المرحلة هي الانفتاح بشكل أوسع على القوى الديمقراطية، قومية أو إسلامية متنورة، وتبني منهجاً واضحاً يميزها عن القوى والتيارات التي ركبت موجة الديمقراطية وزيفت مبادئها مستغلة عطش الناس إليها بعد سنوات من الاضطهاد والقهر، بقصد إسقاط ما تبقى من قوى يسارية وتعمد تهميش دورها لإفراغ الساحة من القوى المؤمنة حقاً بالمشروع الديمقراطي ، الذي لا يمكن أن يتحقق دون تنمية شاملة .ليس من العيب أن نعترف بإخفاقاتنا والأخطاء التي رافقت التطبيق الاشتراكي والوقوف عندها ، فالتحديات كبيرة وتتطلب صبراً وتضحيات لاستقطاب القاعدة العريضة التي تشكلها الملايين التي أصابها اليأس والقنوط لأسباب كثيرة من بينها وليس كلها أخطاء بعض قوى اليسار العربي التي ينبغي الاعتراف بأنها لم تكن وليدة اليوم. لنا عودة ومراجعة في موضوع آخر لأبرز ما جاء به اللقاء اليساري العربي الثالث وما تمخض عنه من توصيات.

كاريكاتير

■ عادل صبري

# رؤيا برلمانية

ياسر السالم

يرى بعض النواب ما لا يمكن لأحد غيرهم رؤيته، وبعض آخر يكاد ينافس قارئات خبايا الفناجين، وتوقع خفايا الأيام المقبلة!

وهذه كرامة أخرى تضاف إلى عديد كراماتهم التي لا يملكها أي عضو في برلمانات هذه الدنيا.

أحد نوابنا رأى قبل فترة – والله أعلم – في تصريح لإحدى وكالات الأنباء أن العراق "يمكنه لعب دور وساطة كبير في المنطقة"، ويرى أيضاً أن "الظرف الآن مهيأ للعب هذا الدور، خاصة بعد انشغال عواصم الدول العربية الكبرى بمشاكلها الداخلية"، على حد قوله.

ولكي يضفي هذا النائب شيئاً من الواقعية على رؤيته، أشار إلى ضرورة توحيد القرار السياسي العراقي من أجل القيام بهذه الخطوة الجبارة، مؤكداً وجود شخصيات في البلد تملك الخبرة في هذا المجال.

ربما نسي السيد النائب أو تناسى أن العراق لا يزال وبفضل قياداته السياسية المتخاصمة قابعا تحت الوصاية الدولية وأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وتجاهل النائب أن دبلوماسية الدولة العراقية عاجزة حتى يومنا هذا عن معالجة مشكلات البلد العالقة مع دول الجوار.

وأيضا .. ربما نسي السيد النائب أو تناسى أن رئيس البرلمان الحالي قد دعا في وقت سابق رؤساء برلمانات الدول الكبرى المجاورة (تركيا، إيران، السعودية) إلى عقد مؤتمر إقليمي. فبادر قادة تلك الدول إلى حقن هذه الدعوة جرعة قوية من الترحيب حتى ماتت سريرياً!!

وأن رئيس الوزراء سعى قبل مدة ليست بعيدة إلى هذا الدور عبر الملف السوري، فاصطدم سعيه بالرفض وسوء الحظ، وأشياء أخرى أقرب للنحس.

ليس هذا فحسب، بل أن ما يثير العجب والتعجب هو أن النائب وآخرين غيره يرون في ما يرون، أزمات داخلية منشغلة فيها العواصم العربية، ولا يرون أزمات عراقية داخلية يجب الانشغال في فك تعقيداتها!

والمدهش أن الشخصيات التي يعول عليها حضرة النائب (وهم زعماء كتل وقادة في البلد)، هي ذاتها من تسبب بالأزمة العراقية المتفاقمة، ولا يزال يغذيها بين الحين والآخر.

وأظن أن نائبنا هذا لا يعلم – والظن أثم هذه المرة – أن بعض سياسيينا لا يخطو خطوة دون وسيط إقليمي!

**فاصلة**

بكلام آخر، فإن الأحرى بنوابنا أن يتفادوا الدخول في اجتهادات حول مسألة تعتبر ثانوية نسبياً بالمقارنة مع أولوياتنا المفترضة، وأن يتوجهوا إلى الحديث عن مواضيع تشغل بال المواطنين والعمل لينال أبناء الشعب حقوقهم.

وأدعوكم لمراقبة القمة العربية في بغداد، ومعاينة عدد الدول التي ستحضر ومستوى تمثيل المشاركين في القمة.

فهذا الحدث إن وقع على ارض العاصمة (دون استجداء المشاركة) سيكشف لنا مستوى الحضور الذي سيكسبه العراق في المنطقة والدور المستقبلي الذي يمكن أن يلعبه في محيطه الإقليمي.

وأخيراً لئلا يكون طرحي نسجاً من خيالي، فأنا أحتفظ باسم النائب المشار إليه ونص تصريحه.

# الطريق إلى دمشق لا يمر من موسكو

علاء خالد غزالة

إذا كانت وقائع التاريخ تميل إلى تكرار نفسها، فلا أوضح دليلا على ذلك من مسلسل الأحداث الذي رافق ثورات العالم العربي، منذ بدئها في كانون الثاني من العام الماضي وحتى اليوم. فالأنظمة التي ثارت عليها شعوبها أضحت اليوم، باستثناء النظام السوري، خارج الحكم بكل الطرق الممكنة: الرئيس التونسي هرب إلى الخارج، والرئيس المصري تنحى "طوعيا" عن السلطة وهو قيد المحاكمة، والرئيس اليمني قَبل صفقة وساطة خليجية-عربية لخروج مُشرف من السلطة. أما الرئيس الليبي معمر القذافي فقد لقي المصير الذي بشّر به زملاؤه قبل بضع سنين فقط: قتلا على يد الثوار. فهل كان للنظام السوري من عِظة في كل هذا؟ لا يبدو ذلك. فالرئيس السوري، الذي يريد أن يفرض سلطته بكل ما أوتي من قوة، لم يستطع أن يتفهم طبيعة المرحلة، وكيفية التعامل مع الحركات الاحتجاجية منذ بدأت. وقد اتخذ من طريقة تعامل والده حافظ الأسد مع الاحتجاجات المماثلة في الثمانينات من القرن الماضي مرشداً له دون أن يعي طبيعة التغيير الحاصل منذ ذلك الحين، خصوصا مع تقدم وسائل الاتصال وسرعة نقل الخبر، إضافة الى سرعة التواصل بين المحتجين وإمكانية تنظيم الصفوف بطريقة أكثر منهجية، وتأليب الرأي العام المحلي والإقليمي والعالمي.

وعلى الرغم من محاولات النظام السوري إظهار نفسه بمظهر المصلح، وإقرار الرئيس بشار الأسد العلني بضرورة اجراء اصلاحات سياسية، تشمل إقرار نظام التعددية الحزبية وانهاء احتكار حزب البعث للسلطة في سوريا، إلا أن طرح هذه الإصلاحات جاء متأخرا كثيرا، وجرى تبسيط طرحها الى درجة السذاجة، كما أنها تميزت بالتعالي وعدم الاعتراف بالطرف المناوئ. إلا أن أكثر ما يدعو قوى المعارض الى الاستخفاف بها هو عدم ثقتهم بأنها حقيقية، خصوصا مع عزوفها عن مناقشة موقع الرئيس في النظام الجديد. ونتيجة لقصور الوعي لدى الفئات السياسية الحاكمة في سوريا بطبيعة المرحلة، فإن سقف المطالبات الشعبية قد ارتفع الى حد المطالبة بإسقاط النظام، وهي حركة التاريخ التي يحلو لنا أن نطلق عليها "الحتمية التاريخية". ولكن إذا كان النظام السوري يعي تلك الديالكتيكية الحتمية، فلابد انه أصبح يحاول ان يتمثل النماذج المماثلة في التاريخ، التي ربما كتب لها النجاح في ظروف معينة. فلربما يرى سياسيو دمشق أن حركة التاريخ كانت ضد نظام صدام عقب غزوه الكويت، وان كل المؤشرات في ذلك الوقت كانت تشير الى سقوطه الوشيك، لكنه استمر نيفا وعقد من الزمان بعد ذلك. وان افترضنا جدلا أن مثل هكذا سيناريو ممكن اليوم، فان من الصعب تصور بقاء نظام الأسد كل هذه الفترة الزمنية. قد يفرض توازن القوى بين الشرق والغرب، والخوف من تهديد المتطرفين إن تمكنوا من الاستيلاء على السلطة في سوريا، قد يفرض منطق "تسويق القضية"، لكنه لن يصمد طويلا. فلم تعد الحرب الباردة هاجس القوى العظمى، ولم يعد الغرب يرى في "المد الإسلامي" رديفا للإرهاب والتطرف. واليوم، مع تصاعد الحراك السياسي العربي من خلال الجامعة العربية، والعربي-الأممي عبر مجلس الأمن، فان موقف النظام السوري بات في اشد حالاته الدبلوماسية ضعفا، وهي في العادة المقدمة للمزيد من الضعف على المستويين السياسي والعسكري. واذا كانت روسيا والصين قد عرقلتا إصدار قرار مجلس الأمن الذي يمهد لانتقال سلسل وسلمي للسلطة في سوريا باستخدامهما حق النقض، فان باقي الدول الأعضاء في مجلس الامن، فضلا عن جامعة الدول العربية، لن تيأس وسوف تجد طريقة تمرر بها قرارا مماثلا من مجلس الأمن. لقد بات النظام السوري يراهن على موقف دولة واحدة يبدو أنها آلت على نفسها حماية الدكتاتوريات حتى تسقط، ألا وهي روسيا. فموقف تلك الدولة التي كانت توصف بالعظمى من سوريا اليوم ينسجم مع موقفها من كل من العراق ويوغسلافيا وليبيا تحت حكم الطغيان في السابق، ولكنها تنحت جانبا آخر الأمر لتترك الأمور تسير في مجراها الطبيعي. ومن غير الواضح سبب دعم روسيا للنظام السوري كأولوية جيوبوليتكية. فسوريا ليست دولة مصدرة للنفط أو مصادر الطاقة الأخرى، كما أنها ليست سوقا رئيسة للمنتجات الروسية، باستثناء قطاع التسليح العسكري. وسوريا ليست مجالا حيويا لروسيا، ولا تشكل بعدا امنيا لها. ومن الراجح أن روسيا إنما تسعى للحصول على مكاسب على حساب النظام السوري أكثر من سعيها لحماية "حليف إستراتيجي".

أمام النظام السوري بقيادة الرئيس بشار الأسد فرصة لتغيير مسار التاريخ. تلك هي الإعلان الواضح عن العزم على التخلي عن السلطة، والدعوة إلى جمعية وطنية تضطلع بكتابة الدستور، الذي سوف يحول البلاد الى دولة ديمقراطية. وبهذا فانه سوف يستبق الأحداث التي تصنع اليوم في مجلس الأمن، ويمنع روسيا من الحصول على مكاسب من تسويق موقفها اتجاهه، لأنها ستبيعه آجلا إن لم يكن عاجلا. إن هذا السيناريو ليس إفراطا في التفاؤل، وإنما مجرد قراءة تصحيحية للحتمية التي أقحمت القيادة السورية فيها نفسها. أما إذا رفض الرئيس السوري الانصياع لهذا المنطق البسيط، وأمعن في ممارساته التعسفية ضد شعبه، واستمر في ارتكاب المجازر التي تقشعر لها الأبدان، فان عليه أن يتوقع تخلي اقرب حلفائه عنه. وإذا كان على حاملات الطائرات إن تشد الرحال، مرة أخرى، إلى البحر المتوسط قاصدة دمشق، فلن يتعين عليها أن تمر بموسكو. فهل سوف تكون ابتسامة الأسد في مؤتمر قمة دمشق حينما قال القذافي كلمته الشهيرة: "الدور جاي عليكم"، مجرد نكتة أخرى من نكت التاريخ، ويجد بشار نفسه أمام نبوءة طالما سخر منها؟ ليس علينا أن ننتظر طويلا لنعرف الإجابة.